



أثر تغيير سعر الصرف وعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة
(1995-2020م)

د. جمعة المحضي المنتصر

g.almohdi@zu.edu.ly

د. ابو عجيبة عثمان الكوم

a.alkoum@zu.edu.ly

جامعة الزاوية / كلية الاقتصاد

**The Impact of Exchange Rate and Money Supply Changes on Gross Domestic Product:
(2020-1995) An Applied Study on the Libyan Economy for the Period
University of Zawiya / Faculty of Economics**

تاريخ الاستلام: 2026/01/19 - تاريخ المراجعة: 2026/02/16 - تاريخ القبول: 2026/02/26 - تاريخ النشر: 2026 /03/27

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة الي بيان أثر تغيير سعر الصرف وعرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي للفترة (2020-1995) وبناء نموذج قياسي يفسر أثر المتغيرات الاقتصادية المتمثلة في سعر الصرف للدينار الليبي وعرض النقود حيث استندت الدراسة على فرضية مفادها ان للمتغيرات المستقلة قيد الدراسة أثار مباشرة علي الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتحديد الاطار النظري والمنهج التحليلي الكمي لتحليل المعطيات الكمية عن طريق برنامج (E-Views) باستخدام منهجية (ardl) حيث اتضح من نتائج التقدير واختبار الحدود (**BOUNDS Test**) مما يؤشر على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وبرهنت ايضا قيمة و اشارة معامل تصحيح الخطاء السالبة والمعنوية (0.0002) ان اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها بنسبة قدرت بنحو 130% في الاجل الطويل للعودة للوضع التوازني ، كما اكد اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ان المجموع التراكمي للبواقي (**cusum**) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (**cusum of Squares**) تقع داخل الحدود الحرجة مما يدل على ان هناك استقرار وانسجاما بين نتائج الاجل القصير و الطويل ومن خلال مقارنة القيم المقدره بالقيم الفعلية اتضح وجود تطابق بين منحي القيم المقدره ومنحي القيم الفعلية مما يوكد على ان النموذج المختار لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة يتطابق مع واقع الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (2020-1995 م) .

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - عرض النقود - الناتج المحلي الإجمالي .

Abstract

This study aims to demonstrate the effect of changing the exchange rate and money supply on the gross domestic product for the period (1995-2020) and to build a standard model that explains the impact of the economic variables represented in the exchange rate of the Libyan dinar and the money supply. The study was based on the hypothesis that the independent variables under study have direct effects on Gross domestic product as a dependent variable. In this study, the descriptive approach was relied upon to determine the theoretical framework and the quantitative analytical approach for analyzing quantitative data through the E-Views program using the (ARDL) methodology, as it became clear from the results of the estimate and the BOUNDS Test, which indicates the existence of A co-integration relationship between the variables of the study, and the value and sign of the negative and significant error correction coefficient (0.0002) also demonstrated that the short-term errors are corrected by an estimated rate of 130% in the long-term to return to the equilibrium position, and the structural stability test of the model confirmed that the cumulative sum of the residuals (cusum) And the cumulative sum of the squares of the residuals (cusum of Squares) is located within the critical limits, which indicates that there is stability and harmony between the results of the short and long term.

The relationship between the study variables corresponds to the reality of the Libyan economy during the study period (1995-2020 AD).

المقدمة

تعتبر دراسة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم الدراسات الاقتصادية المستخدمة على نطاق واسع في الاقتصاد و يعرف على أنه القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل حدود البلد خلال فترة زمنية محددة بسنه الي جانب انه مؤشر دقيق لحجم الاقتصاد وربما يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أفضل مؤشر للنمو الاقتصادي حيث يعطي الناتج المحلي الإجمالي صورة شاملة عن حالة الاقتصاد ، و يمكن صانعي السياسات من ، اقرار وتنفيذ سياسة نقدية او مالية توسعية او انكماشية ، في حالة وجود تهديدات مثل الركود أو التضخم او البطالة، ويتم حساب الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق منها طريقة الدخل المكتسب وطريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق وتعتبر طريقة الإنفاق الأكثر شيوعاً ويتم الحصول عليه عن طريق تلخيص إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الحكومي و الإنفاق الاستثمار وصافي الصادرات (1) الي جانب ان للسياسة النقدية التوسعية والانكماشية ادوات مهمة متمثلة في عرض النقود وسعر الصرف لغرض التأثير في النشاط الاقتصادي والوصول إلى أهداف معينة، من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية كالاستثمار والمستوي العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي ، وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال السنوات القليلة الماضية تحولات ملحوظة اشتملت علي اصلاحات اقتصادية ومراجعة جملة من السياسات والاجراءات استهدفت إعادة هيكلة الاقتصاد وتقوية دور القطاع الاهلي و توفير بنية ومناخ استثماري من خلال انتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية كان اهمها السياسة النقدية التي تهدف إلى معالجة الاختلالات التي قد تحدث في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي والمتمثلة في عرض النقود وسياسة سعر الصرف (2) وطبقا للنظرية الاقتصادية الكلية التي تهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلي راسها الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف وعرض النقود وتحليل مختلف العوامل الي تؤثر فيها من أجل الوصول الي معدلات نمو اقتصادي عالية ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التي نحاول فيها تحديد تأثير تغير عرض النقود وسعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي من خلال تطبيق نموذج قياسي لقياس تأثير كل من متغير سعر صرف الدينار الليبي ومتغير عرض النقود وتعتمد هذه الدراسة علي بيانات حول الناتج المحلي الاجمالي وسعر صرف الدينار وعرض النقود متمثلة في سلاسل زمنية للفترة (1995-2020م)

1. الإطار العام للدراسة.

1-1 مشكلة الدراسة:- (The study Problem)

نظرا للأهمية الناتج المحلي الاجمالي كأفضل مؤشر لقياس معدل النمو الاقتصادي ، واهمية كل من عرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي في النشاط الاقتصادي و من هنا تتحدد مشكلة الدراسة في بيان الأثر الذي يتركه عرض النقود وسعر الصرف علي الناتج المحلي الاجمالي و التعرف علي طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات الاقتصادية للفترة (1995-2020م) وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:- للفترة (1995-2020م)

- 1-1-1 هل يوجد تأثير لتغير سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي .
- 1-1-2 هل توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف وعرض النقود والناتج المحلي الاجمالي.

1. محمد ابراهيم منصور -الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة - دار المريخ للنشر - السعودية -1988م
2. تقرير عن الاقتصاد الليبي - مركز البحوث الاقتصادية - طرابلس - ليبيا - 2009

1-2- أهمية الدراسة: (the importance of studying)

لدراسة الناتج المحلي الاجمالي أهمية بالغة تستمد من موضوع الدراسة ذاته فدراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي حيث يمكن الاستفادة من نتائجها و تمكن صانعي السياسات الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي من رسم السياسات الاقتصادية ذات العلاقة و واضحة المعالم وذات فاعلية لتحقيق التوازن الاقتصادي واحداث التنمية المستدامة .

1-3- أهداف الدراسة (Objectives of the study) تهدف الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

- 1-3-1- دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف وعرض النقود في الاقتصاد الليبي .
- 1-3-2- تحديد اثر كل من متغير سعر الصرف ومتغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي .
- 1-3-3- التعرف علي فاعلية النقدية في الاقتصاد الليبي .
- 1-3-3- اختبار وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة من عدمه.
- 1-4- فروض الدراسة (Research Hypotheses) تقع فروض الدراسة في الاتي.

1.الفرضية الأساسية (العدم)

- 1-4-1- لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لكل من متغير سعر الصرف وعرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي.
- 1-4-2- لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- 1-4-2- الفرضية البديلة .
- 1-2-4-1- يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لكل من متغير سعر الصرف وعرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي.
- 1-2-4-2- توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

1-5- منهج الدراسة (Study Approach)

تم الاعتماد في هذه الدراسة علي المنهج الوصفي لتحديد الاطار النظري والمنهج التحليلي الكمي لتحليل المعطيات الكمية عن طريق برنامج (E-Views) باستخدام منهجية (ARDL) المتمثلة في سلاسل زمنية تمثل الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود وسعر صرف الدينار الليبي للفترة (1995-2020)

1-6- مصادر البيانات (Data sources)

تم تجميع بيانات الدراسة من المصادر المحلية المتمثلة التقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ، والنشرة الاقتصادية للصندوق النقد الدولي حول الدول العربية للسنوات من 1995-2020م

1-7- فترة الدراسة (The study period)

الحدود المكانية لهذه الدراسة داخل الاقتصاد الليبي اما الحدود الزمنية فهي خلال الفترة (1995-2020 م)

1-8- الدراسات السابقة (Previous Studies) تم في هذا الجزء من هذه الدراسة تناول بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والتي تم الاستعانة بها في تقييم نتائج الدراسة .

دراسة (2002) ⁽¹⁾ خالد بن حمد - بعنوان العلاقة كمية النقود والناتج المحلي الاجمالي في دولة قطر -دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية .وقد تناولت الدراسة البحث في العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر باستخدام منهجية (قرا نجر) واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير ، وقد دل اختبار التكامل المشترك علي وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الناتج وكمية النقود ، كما اتضح من اختبار السببية أن هناك علاقة سببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل تتجه من الناتج الي كمية النقود وليس العكس ،وبناء علي نتيجة اختبار السببية التي توضح أن التغير في

¹ .معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية - دولة قطر - 2002م

كمية النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج ، بينما تساعد التغيرات في الناتج في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية النقود، في الأجلين القصير والطويل وهذه النتيجة تتوافق مع (النظرية الكنزوية) التي تعتقد أن الناتج يحدد كمية النقود (أي :النقود متغير يتحدد داخل النموذج) .

دراسة (2008) (1) طارق الرشيد -سامية محمود حسن - بعنوان العلاقة بين الكتلة النقدية وسعر الصرف ،حيث هدفت الدراسة إلي معرفة هل التغيرات في الكتلة النقدية تساعد في تفسير التغيرات في سعر الصرف ؟ وتقوم الدراسة علي الفرضية القائلة أن سعر الصرف للجنه السوداني والكتلة النقدية في إطار العلاقة السببية لا يتجهان إلي التوازن في المدى الطويل ،مستخدمة منهجية (قرا نجر) واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء لتحديد اتجاه هذه العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والطويل، ولقد دلت نتائج الاختبارات أن هنالك علاقة سببية ثنائية تتجه من عرض النقود وسعر الصرف ومن سعر الصرف إلي عرض النقود في المدى القصير .

دراسة (2009) (2) عبد الحق بوعتروس - ومحمد دهان - بعنوان أثر التغير في كمية النقود علي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ،مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس (جوان) وقد هدفت هذه الدراسة إلي تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005م، وتحليلها ، وقد توصلت إلي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق او الواسع ،وهو ما ينطبق مع السياسة النقدية والاقتصادية التي كانت مطابقة خلال الدراسة .

دراسة (2011) (3) أحمد الشيخ وسليمان زكريا- بعنوان العلاقة الناتج الاجمالي وعرض النقود ومستوى الأسعار ، حيث هدفت الدراسة إلي اكتشاف اتجاه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود و مستوى الأسعار ،تقول فرضيات الدراسة أن التغير في عرض النقود يسبب التغير في مستوى الأسعار ، وأن التغير في الأسعار هو الذي يسبب تغير في عرض النقود ، وأن التغير في عرض النقود هو الذي يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي ، وقد دلت نتائج الاختبارات أن التوسع في عرض النقود لا يلحقه تغير مباشر في مستوى الناتج وله تأثير مباشر في المستوى العام للأسعار دراسة (2015) (4) نمارق موسي وخالد -بعنوان أثر تغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في السودان توصلت هذه الدراسة الي نتيجة تنص علي ان العلاقة بين زيادة عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي علاقة طردية .

دراسة (2018) (5) ايمان محمد - دراسة بعنوان -أثر الانفاق العام علي نمو الناتج المحلي الاجمالي توصلت هذه الدراسة الي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأجمالي الانفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) علي نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسب متفاوتة .

دراسة (2020) (6) . هبة عوض الله بعنوان - العوامل المؤثرة علي سعر الصرف تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة علي سعر الصرف ،وتوصلت الي وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ومن التوصيات التي اوصت بها هذه الدراسة اتخاذ سياسات ذات فاعلية في تخفيض معدلات التضخم مما ينعكس إيجابا علي النمو الاقتصادي وتحقق استقرار سعر الصرف .

2- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي وطرق قياسه .

2-1- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي .

1. معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية والإدارية - السودان -2008م
 2. مقال منشور - مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية -العدد الخامس - الجزائر 2009م
 3. معهد الدراسات والبحوث الاسيوية - جامعة الزقازيق - مصر -2015م
 4. رسالة ماجستير في الاقتصاد - جامعة السودان - 2015م
 5. رسالة ماجستير في الاقتصاد - جامعة دمشق - سوريا - 2018م
 6. المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات - العدد الواحد والثلاثون - السودان -12-2020م

المفهوم الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي له العديد من التفريعات القياسية، بحيث يكون كل نوع قياسي من الناتج المحلي الإجمالي مسؤولاً عن وصف جملة من المعلومات الاقتصادية، وفيما يأتي الأنواع القياسية للناتج المحلي الإجمالي مثل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: وهو ذلك النوع المعنى بقياس البيانات الاقتصادية الاسمية العامة ، و الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث يأخذ هذا النوع بعض الاعتبارات الاقتصادية ضمن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الطبيعي لإحداث مقارنات لقيمة الناتج المحلي الإجمالي بين دولة وأخرى أو بين عام وآخر في نفس الدولة ، و يعد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مقياساً يقيس هذا المفهوم أي مقدار الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكل ربع من أرباع السنة واخيرا الناتج المحلي الإجمالي للفرد يختص هذا النوع من أنواع الناتج المحلي الإجمالي بقياس مستوى الناتج المحلي للأفراد في المجتمعات الإنسانية من أجل مقارنة الناتج المحلي بين دولة وأخرى على المستوى الفردي.

2-1-1-1 طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

يمكن قياس النشاط الاقتصادي لدولة ما بقيمة الناتج المحلي الاجمالي ، توجد ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الاجمالي ، تختلف في المسميات وطريقة الحساب ولكنها تعطي نفس الناتج وهذه الطرق هي طريقة الناتج وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل المكتسب .

2-1-1-1-1 طريقة الناتج .

يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الناتج وفقاً لأسلوب الناتج النهائي بحساب قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة داخل الدولة مستبعدين قيم السلع الوسيطة ، وذلك لتفادي عملية الازدواجية في الحساب المضافة على تقدير قيم الإضافات الجزئية التي تضيفها كل مرحلة من مراحل الإنتاج للمنتج النهائي⁽¹⁾.

2-1-1-2 طريقة الإنفاق .

يحسب الناتج المحلي الإجمالي ، وفقاً لطريقة الإنفاق ، عن طريق حساب إنفاق كل قطاع من القطاعات الاقتصادية على السلع والخدمات النهائية خلال فترة زمنية معينة متعارف عليها بسنة وهناك أربع قطاعات رئيسة المكونة للاقتصاد القومي هي : القطاع العائلي ، قطاع الأعمال ، القطاع الحكومي والقطاع الخارجي.

2-1-1-3-1 الإنفاق الاستثماري (I).

وهو ما ينفقه قطاع الأعمال على السلع الرأسمالية كالألات والمعدات الجديدة ، والمباني والإنشاءات بالإضافة إلى التغير في المخزون . وهو يشمل ثلاثة أقسام هي الإنفاق النهائي في شراء المعدات والأجهزة والآلات وإنشاء المخازن وسواء كانت المصانع والآلات منتجة محلياً أو مستوردة من الخارج خلال السنة ، والإنفاق النهائي في إنشاء المباني والوحدات السكنية إذا أقامت المباني والمسكن والعمارات وما إلى ذلك ، اما القسم الثالث فهو التغير في المخزون .

2-1-1-4-1 الإنفاق الحكومي (G).

يشتمل علي إنفاق الحكومة و الوزارات و المؤسسات الحكومية علي السلع المختلفة كالإنفاق علي القطاعات الاقتصادية مثل قطاع التعليم والقطاع الصحي كما يشمل الخدمات الحكومية المجانية كالأمن والدفاع المدني، وسواء كانت منتجة محلياً أو مستوردة ، من المعلوم أن كل دولة تستورد سلع وخدمات وفي المقابل تصدر سلع وخدمات، فصافي الصادرات هو إجمالي قيمة الصادرات ناقص إجمالي قيمة الواردات ، ونلاحظ أن الواردات دائماً تكون إشارتها بالسالب لأنها تمثل جزء من الإنفاق (سواء الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي) مستورد من الخارج أي لم ينتج داخل

¹ علي عبد العاطي - قاسم الدجيلي - الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق - منشورات- جامعة طرابلس 2002م

الدولة، فبالتالي لا بد أن تستبعد ما يتم استرده من الخارج عند حساب الناتج القومي الإجمالي ، وفي المقابل نضيف ما أنتج في الداخل تم تصديره للخارج .

1-3- طريقة الدخل المكتسب .

عرفنا الدخل القومي بأنه عبارة عن، مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، فالعمال (الأيدي العاملة) يساهمون في الناتج ويحصلون على عائد لهم وهو الأجور، كذلك رأس المال يساهم في الإنتاج ويأخذ عائداً يسمى الفوائد ، كذلك صاحب الأرض يأخذ أجرته ويسمى ريع ، ثم المنظم الذي يأخذ الأرباح ، وللحصول على قيمة الناتج القومي الإجمالي من خلال استخدام أسلوب الدخل المكتسب نقوم بجمع كل ما حصل عليه كل عنصر من عناصر الإنتاج .

3- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود وسعر الصرف .

3-1- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود .

عند قيام السلطة النقدية بتنفيذ سياسة نقدية توسعية متمثلة في زيادة عرض النقود ، فان هذا التغيير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الاجمالي (1) وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي الي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يدفع اسعار الفائدة الي الانخفاض وهذا الانخفاض بدوره سيفضي الي زيادة حجم الاستثمار كنتيجة للعلاقة العكسية بين الاستثمار و سعر الفائدة (2) وتؤدي زيادة الاستثمار الي زيادة الدخل ، وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي ، أي انها تؤدي الي زيادة الانفاق الاستهلاكي والانفاق العام والاستثمار وبالتالي هذه الزيادات سوف تؤدي الي زيادة الدخل ، ويحدث العكس عند اتباع سياسة نقدية انكماشية ، مما سبق نستنتج ان عرض النقود له تأثير مهم علي الناتج المحلي الاجمالي .

3-2- العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وسعر الصرف .

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أهم العوامل المؤثرة علي سعر الصرف، حيث ان زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي تولد طلب اضافي علي العملة المحلية ولتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية ، أي ان العلاقة بين الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي علاقة عكسية ، وفي الاقتصاد الليبي يتم استخدام الناتج المحلي الاجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة لان النفط المصدر الوحيد للاحتياجات تقريبا والذي يلعب دورا مهما في الموازنة الحكومية ، ودورا كبيرا في ميزان المدفوعات ومكوناته وهذه كلها متغيرات تؤثر في سعر الصرف اذ ان زيادة قيمة الصادرات النفطية تدعم عملية تكوين احتياطي النقد الاجنبي لمقابلة الواردات وبالتالي المحافظة علي استقرار سعر الصرف (3)

3-3- العلاقة بين عرض وسعر الصرف الاجنبي :-

تعتمد العلاقة بين سعر الصرف وعرض النقود علي ماهية السياسة النقدية ، اذ ان الزيادة في عرض النقود الناتجة من انتاج السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدي إلي الزيادة في الطلب علي شراء وحدات النقد الاجنبي ووحدة النقد الاجنبي حالها حال أي سلعة أخرى سوف يزداد سعرها كنتيجة لقلّة العرض منها وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلي رفع سعر الصرف إلي اعلي والعكس في حالة خفض عرض النقود ، ويتضح من ذلك ان عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية ، هذا في حالة ثبات المعروض من النقد الاجنبي ومن هذا نستنتج ان لعرض النقود تأثير مباشر علي الصرف

(1) أدين منسيفيلد ، ناريمان ، علم الاقتصاد ، مركز الكتاب الأردني ، عمان ، الاردن 1988 ، ص 357-363 .

(2) عبد المنعم السيد علي .اقتصاديات النقود والمصارف .الجزء الاول .الطبعة الثانية .مطبعة الديواني .بغداد 1986.ص 97-99 .

(3) إيمان عبد الغفار الطاهر ، رسالة ماجستير 2013م أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف حالة السودان 1990-2011 ص 29:

الاجنبي (1) وعند تغير عرض النقد الاجنبي مع عرض النقد المحلي وبنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغير في عرض النقود مؤثرا علي سعر الصرف ، وهنا ننوه الي السياسة النقدية سوف تؤدي الي خفض سعر الفائدة المحلي ، مما يؤدي الي تدفق رؤوس الاموال للخارج ، وهذا يسبب عجز في ميزان المدفوعات في ظل ثبات سعر الصرف وهنا يتدخل المصرف المركزي لشراء النقد الاجنبي لكي يحافظ سعر الصرف علي مستواه الأصلي ، وهذا سوف يؤدي الي انخفاض السيولة النقدية ، وتبقى العملية باستمرار الي الحد الذي يتساوى فيه حجم التوسع النقدي مع تدفق رؤوس الأموال إلي الخارج بحيث يعود مستوى عرض النقود إلي مستواه قبل اتباع السياسة النقدية التوسعية .

4 - تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة (1995-2020م)

4-1- تطور الناتج المحلي الاجمالي (GDP) خلال فترة الدراسة من خلال تتبع البيانات الواردة بالجدول (1) يلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي اخذا اتجاه عام نحو الانخفاض حيث وصلت نسب الانخفاض في المتوسط الي حوالي % 4.5- ، % 3.4- ، % 1.52- ، % 7.3- ، % 10.3- ، % 11.1- ، % 3.1- ، للسنوات من 1995 الي 1999م علي التوالي الا انه اخذا في التذبذب من سنة الي اخيري بين الزيادة والتناقص خلال السنوات من سنة 2000 الي نهاية الفترة وحقق فيها اعلي نسبة زيادة بلغت نحو % 136.7 أي ما يعادل 32,985,5 مليون دينار في سنة 2012م ، وبعز هذا التذبذب الي عدة اسباب لعل اهمها انخفاض اسعار النفط و النمو الضعيف للناتج المحلي للقطاع غير النفطي من حيث تدني الاستثمارات وضعف إنتاجية رأس المال وكذلك ضعف قطاع التصنيع اضافة الي ضعف قطاع الخدمات الذي يعتبر دافعا رئيسيا في نمو الناتج المحلي الاجمالي وحيث ان ضعف الانتاجية لا يدل علي غياب الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الاقتصادية في ظل نموذج الاقتصاد الموجه فحسب بل يعكس أيضا تأثير العقوبات الدولية والانعزال عن الاقتصاد العالمي اضافة الي عدة اسباب لعل اهمها انخفاض اسعار النفط وعدم الاستقرار .

جدول (1) بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1995-2020م)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	عرض النقود MS	سعر الصرف	السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	عرض النقود MS	سعر الصرف
1995	28080.4	4985.7	0.3232	2008	116639.6	18881.6	1.2887
1996	26021.6	5434.8	0.3625	2009	86289.2	20462.8	1.2270
1997	23351.1	5772.8	0.3545	2010	102538.2	22604.2	1.2516
1998	25946.5	5861.2	0.3659	2011	49684.9	32404.5	1.2407
1999	25134.3	5696.8	0.3887	2012	117311.2	34300.9	1.2407
2000	26065.3	4391.3	0.4537	2013	79952.5	36886.5	1.2626
2001	33643.8	4187.3	0.4632	2014	43032.2	38130.3	1.2594
2002	30549.4	4256.6	0.5461	2015	18942.6	41926.2	1.2563
2003	37604.2	4256.3	0.6472	2016	17938.7	54597.6	1.3387
2004	48159.2	5089.3	1.2165	2017	17634.8	63199.9	1.3966
2005	66618.6	7670.8	1.3089	2018	19334.5	61400.3	1.3876
2006	79029.9	8730.8	1.2500	2019	21442.7	61250.6	3.6000
2007	92693.6	10987.2	1.3550	2020	23892.3	58680.7	4.4800

المصدر: عمل الباحث اعتمادا علي بيانات تقارير مصرف ليبيا المركزي للسنوات (2020-1980)

(1) الموجز في اقتصاديات النقود : ترجمة مصطفى كمال فايز ، مطبعة الاعتماد ، دار الفكر العربي مصر 1967ص 222-228-242 .



المصدر :- شكل (1) تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1995-2020م) - مخرجات برنامج Eviews

4-2- مفهوم سعر الصرف (Exchange rate) .

سعر الصرف هو عبارة قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية مثل (الدولار ، الجنيه الاسترليني) او هو عبارة عن ثمن العملة المحلية معبرا عنها بالنقد الاجنبي ، وسعر الصرف الحر ، او المعلوم وفق الأثمان في النظرية الاقتصادية ، و يتحدد سعر الصرف عند نقطة تقاطع منحي الطلب علي النقد الأجنبي مع منحي عرض العملة الاجنبية ، ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل متمثلة في عرض النقد وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

1. عرض النقود يتضح من خلال النظرية الكمية للنقود حيث يرى الكلاسيك أن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوي العام للأسعار⁽¹⁾. وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه ، و أدوات المدرسة النقدية بزعامة (ملتون فريدمان) أهمية النقود في التأثير علي المستوي الهام للأسعار إلا أنه ليس كما يتصوره الكلاسيك .

2. أسعار الفائدة : إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة ، وكلما كانت أسعار الفائدة مرتفعة في بلد ما كان ذلك الوضع يشجع رؤوس الاموال علي الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها .

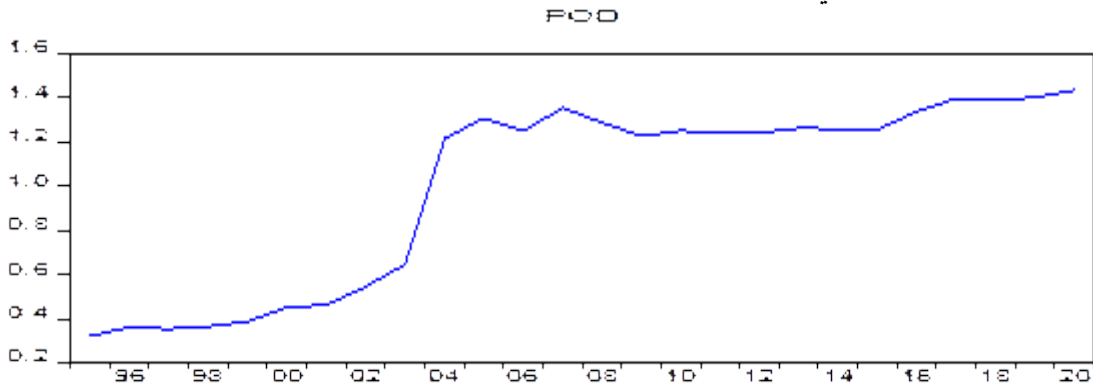
3. معدلات التضخم : يعد التضخم (inflation) من العوامل المؤثرة علي سعر الصرف ، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلي انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك علي أهمية المستوي العام للأسعار في التأثير علي سعر الصرف⁽²⁾. شهد الاقتصاد الوطني خلال العقود الماضية العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية والمالية مما استدعي انتهاج مجموعة من السياسات والاجراءات الاقتصادية التي تهدف إلي معالجة الاختلالات التي حدثت وكان من بينها سياسة سعر الصرف ، وفيما يلي نستعرض تطور سياسة سعر صرف الدينار الليبي التي اتبعتها مصرف ليبيا المركزي منذ نشأته وحتى الوقت الحاضر⁽³⁾. حيث تم إصدار الدينار الليبي كعملة لأول مرة (تحت اسم الجنيه) في بداية 1952 وكانت قيمته مساوية للجنيه أي ما يعادل 2.8 دولار أمريكا أو ما يعادل (2.48828) جراما من الذهب ، ثم حدث ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار لتصبح 1دينار = 3.04 دولار بدلا من 2.8 دولار ، بنسبة ارتفاع في قيمة الدينار الليبي بلغت نحو 8.6% ، و ارتفعت قيمة الدينار تجاه الدولار مرة أخرى بنحو 11% لتصبح 1دينار = 3.3776 دولار بدلا من 1 دينار = 3.04 دولار ، الا أنه في عام 1986 من أجل إدخال مرونة أوسع علي نظام سعر الصرف المتبع تم فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وربطه بوحدة حقوق السحب الخاصة (و.ح.س.خ)) بسعر صرف يعادل 2.8 (و.ح.س.خ) لكل دينار ، وتم وضع هامش يمكن أن يتذبذب فيه سعر الصرف بحدود $\pm 7.5\%$

(1) د. صقر احمد صفر ، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات ، الكويت 1983، ص 134-138

(2) د. عبد المنعم السيد ، د عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية المؤسسة الجامعية ، بيروت 1986 ص 7

(3) النشرة الاقتصادية لمصرف المركزي اعداد مختلفة .

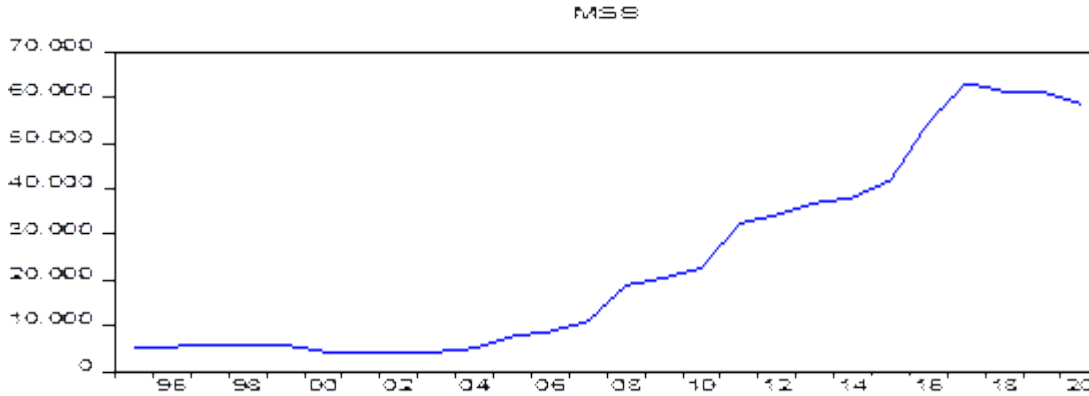
دينار لبيبي ، وقد حدد هذا الهامش عند مستواه الأدنى المعادل 2.6046 (و.ح.س.خ) للدينار الليبي ، أما خلال الفترة من عام 1994 وحتى بداية 1999 تم اقرار برنامج استهدف خلق الارضية الملائمة لتعديل سعر صرف الدينار و صؤلا الي تحديد القيمة التبادلية الحقيقية للدينار التي تتلاءم مع معطيات الاقتصاد الليبي وتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة والقضاء علي التشوهات في الاسعار ، وخلال الفترة 1999-2000، تم الرفع التدريجي في قيمة الدينار الليبي ، وفقا لسعر الصرف الخاص المعطن مصحوبا بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقا لسعر الصرف الرسمي حيث تراوح السعر الرسمي للدينار مقابل الدولار ما بين 3.54 دينار في نهاية عام 1999 إلي 1.55 دينار مقابل دولار للدينار في نهاية 2001م ، في ينار 2002 ، تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقا لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح 0.6080 وحدة حقوق خاصة لكل دينار لبيبي واحد أو ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولار، اما في سنة 2003م تم تخفيض سعر الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار لبيبي واحد .



المصدر:- (شكل 2) تطور سعر الصرف الليبي خلال الفترة (1995-2020م) - مخرجات برنامج Eviews 10

4-3- عرض النقود بالمفهوم الواسع (MSS).

ينضح من خلال بيانات الجدول (2) تطور عرض النقود خلال الفترة (1995-1999) من 4985.7 مليون دينار الي حوالي 5696.8 مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 12.5% أي ما يعادل 711 مليون دينار سنويا ، اما خلال الفترة من (2000-2003م) تراجع عرض النقود من 4391.3 مليون دينار الي 4256.3 مليون دينار بنسبة تراجع قدرت بنحو 3.07% ، اما خلال الفترة (2004-2017) حقق معدل نمو متزايد حيث ارتقاع عرض النقود من 5089.3 مليون دينار الي حوالي 17634.8 مليون دينار في نهاية هذه الفترة بنسبة زيادة سنوية قدرت في المتوسط بنحو 17.6% ، الا انه خلال السنوات الاخيرة من فترة الدراسة (2018-2020م) يلاحظ تراجع عرض النقود من نحو 61400.3 مليون دينار في سنة 2018م الي حوالي 58680.7 مليون دينار بنسبة تراجع قدرت بنحو 4.43% ، الجدير بالملاحظة التطور السريع الذي شهده عرض النقود خلال الفترة الممتدة من 2004 الي الربع الاول من سنة 2010 فقد حقق عرض النقود خلال الفترة المشار اليها معدل نمو بلغ نحو 25% سنويا في المتوسط ويرجع ذلك الي النمو في كل عرض النقود وشبه النقود بصورة كبيرة حيث بلغ متوسط النمو لكل من المكونين 26% ، 22% علي التوالي ، ويعزي ذلك الي الفوائض الكبيرة التي حققتها الخزانة العامة بسب ارتفاع اسعار النفط خلال السنوات الاخيرة والتي انعكست في اعتماد ميزانيات سنوية خصص جانب كبير منها للإنفاق علي مشروعات النيئة التحتية والخدمات العامة.



المصدر:- شكل (3) تطور عرض النقود خلال الفترة (1995-2020م) برنامج (Eviews -10)

5. اختبار جدر الوحدة (The Unit Root test)

بناء علي ما نصت عن فرضية الدراسة والتي مفادها وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين متغيرات الدراسة ، الامر الذي يتطلب ضرورة التأكد من درجة تكامل السلاسل الزمنية (Integrated order) وذلك باستخدام اختبارات جدر الوحدة (Unit Roots test) و سوف نعتد في هذه الدراسة علي اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) (Augmented Dickey –Fuller 1986– 1997) حيث يتم في المرحلة من القياس اختبار استقرار السلاسل لتحديد ما اذا كانت مستقرة (Stationary) أو غير مستقرة (non Stationary) ومنكاملة من نفس الدرجة من تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع بالانماذج الثلاثة (قاطع واتجاه - قاطع فقط - بدون قاطع واتجاه) حيث يتم اختبار فرضية التي تنص علي عدم سكون المتغير واحتواءه علي جدر الوحدة ، والفرضية البديلة سكون المتغير في المستوي .

فرضية العدم..... $H_0 : y = 0$

الفرضية البديلة..... $H_a : y \neq 0$

يعد ما تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع بنماذجه الثلاثة (قاطع واتجاه - قاطع فقط - بدون قاطع واتجاه) علي متغيرات الدراسة اتضح انها غير مستقرة عند المستوي ، مما ادى اجراء الاختبار علي الفروق الاولي لمتغيرات النموذج والجدول (3) بين نتائج اختبار استقرار بيانات متغيرات الدراسة.

جدول (2) نتائج اختبار ديكي فولر (ADF)

Ist difference الفرق الاول			level عند المستوي			البيان
none	Trend and intercept	intercept	none	Trend and intercept	intercept	
-1.95210	-3.54849	-2.95112	-1.95100	-3.54849	-2.95112	%5
-9.85230	-9.80480	-9.70657	-0.38527	-1.46023	-1.76630	GDP
-1.951000	-3.54849	-2.95112	-1.95068	-3.54428	-2.94840	Pod
-4.29440	-4.541166	-4.610702	1.39720	-1.76904	-0.839404	
-1.951000	-3.54849	-2.951125	-1.95068	-3.54428	-2.94840	Mss
-4.736060	-5.76307	-5.334847	2.15039	-1.29727	0.86002	
مستقرة عند الفروق الاولي			غير مستقرة عند المستوي			القرار

المصدر:- عمل الباحث - مخرجات برنامج التحليل الاقتصادي (Eviews -10)

6-- تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

تم تقدير العلاقة بالاعتماد علي نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag ARDL) لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام منهج الحدود و ان اختيارنا لطريقة (pesaran) واستخدام منهج

الحدود للكشف عن وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة نظرا لما تتميز طريقة اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك حيث انها تستعمل السلاسل الزمنية بغض النظر عن درجة تكاملها سواء كانت من الدرجة الاولى (1) او الدرجة صفر (0) بالإضافة الي ان نموذج (ARDL) يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول علي افضل مجموعة من البيانات في نموذج الاطار العام ، كما ان نموذج ARDL يعطي افضل النتائج⁽¹⁾.

6-1-التكامل المشترك (co- integration test)

بعد ما تم اجراء اختبار استقرار السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة و التأكد من انها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1) ا ننتقل الي اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds -Test)

$$GdP = a_0 + B_1 MSS + B_2 POd + Ut \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان :

GDP الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة .

Pod سعر صرف الدينار الليبي .

MSS عرض النقود .

(B ، θ) ثوابت النموذج .

(UT) حد الخطاء .

$$d(gdp_t) = c + \lambda GdP_{t-1} + B_1 MSS_{t-1} + B_2 dpod_{t-1} + \sum \theta_1 gdp_{t-1} + \sum \theta_2 MSS + \sum \theta_3 pod_{t-1} + U_t$$

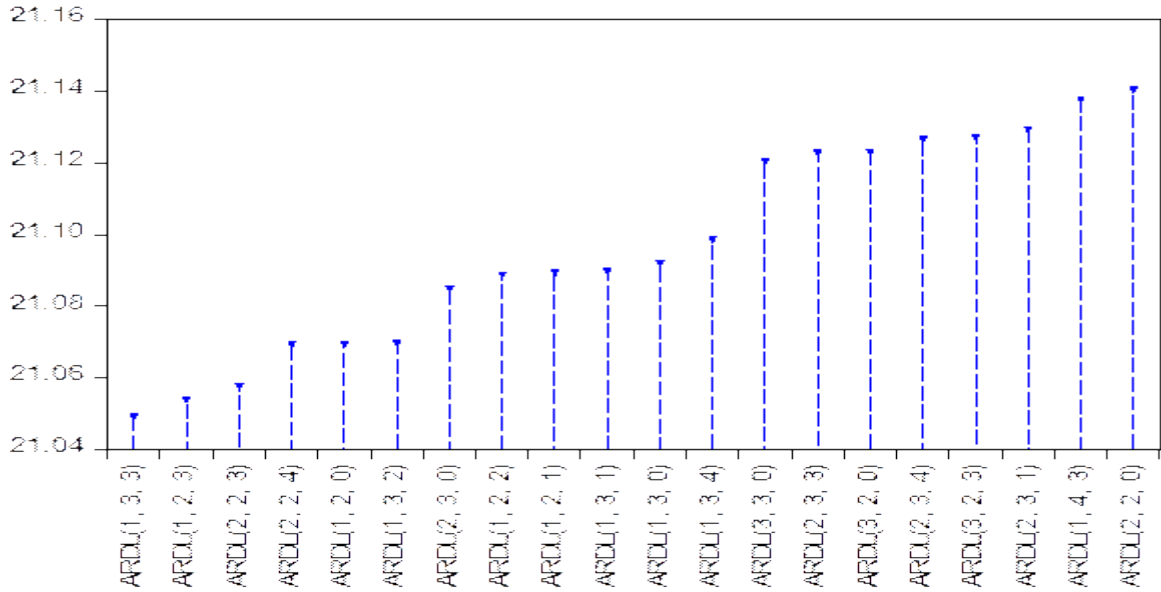
1. الفرض الصفري $H_0 : \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = 0$

2. الفرض البديل $H_i : \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 \neq 0$...

6-2-اختيار درجات الإبطاء المناسبة للنموذج الدراسة

يتضح من الشكل (4) ان النموذج المناسب للدراسة هو (1,3,3) وهو درجة إبطاء واحدة للمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وثلاث درجات إبطاء (3) للمتغير المستقل الاول سعر صرف الدينار الليبي (POD) وثلاثة درجات إبطاء (3) للمتغير المستقل الثاني عرض النقود (MSS) .

Akaike Information Criteria (top 20 models)



3-6- اختبار الحدود (BOUNDS Test)

يتضح من النتائج المبينة بالجدول (3) جود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ووجود تأثير معنوي لكل من متغير سعر الصرف ومتغير عرض النقود علي الناتج المحلي الاجمالي وينسب معنوية حيث بلغت نحو 0.0002 , 0.000 علي التوالي ، وتشير نتائج اختبار الحدود (BOUNDS Test) بان القيمة المحسوبة لإحصائية (F) تساوي 7.34 وهي اكبر كل القيم المناظرة لمستوى الدلالة (10% ، 5% ، 2.5% ، 1%) وكذلك القيمة المحسوبة لإحصائية (t) تساوي 5.04 ومنها نرفض الفرض الصفري الذي ينص علي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة ونقبل الفرض البديل الذي ينص علي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل منطقية.

جدول (3) نتائج اختبار الحدود (BOUNDS Test) لنموذج ARDL للفترة (1995-2020)

BOUNDS Test				
Test Statistic	Value	Significant	I(0)	I(1)
F-statistic k	7.34 2	%10	3.17	4.14
		%5	3.97	4.85
		%2.5	4.41	5.52
		%1	5.15	6.36
t-statistic	5.04	%10	2.57	3.21
		%5	2.86	3.53
		%2.5	3.13	3.8
		%1	3.43	4.1

المصدر :- عمل الباحث باستخدام برنامج Eviews10

4-6- تقدير معالم النموذج في الاجل القصير : الجدول يوضح (4) معلمات تقدير نموذج ARDL في الاجل القصير حيث تشير النتائج الي ان النموذج المقدر ذو اهمية احصائية حسب قيمة احصائية (f) 6.182 عند مستوى معنوي 0.0012 وكذلك تؤكد قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared) ان المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته 81% من

التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي) وان معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب الاشارة مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل و ان الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن بنسبة تصل الي حوالي 130% في الاجل الطويل للعودة للوضع التوازني و ان جميع متغيرات النموذج كانت تحمل الاشارة المتوقعة سواء المبطنة أوفي الفرق الاول باستثناء متغير سعر الصرف في الابطاء الاول والثاني جاء غير معنوي وان المتغيرات التفسيرية لها دورا مهما في تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي حيث ان زيادة عرض النقود 1% تؤدي الي زيادة الناتج المحلي الاجمالي 43% و 26% و 36% في الفرق الاول والابطاء الاول والثاني علي التوالي وان زيادة سعر الصرف 1% تؤدي الي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي 49% عند الفرق الاول حيث ان انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية أتجاه العملات الأخرى يعني انخفاض قدرتها الشرائية وحصول التغير في مدخلات العملية الإنتاجية أو العكس.

جدول (4) نتائج تقديرا لنموذج القياسي (ARDL) (1,3,3) في الاجل القصير

Dependent Variable: D(LDGDP)		Sample: 1995 2020		
ARDL Long Run Form and Bounds Test		Case 3: Unrestricted Constant and No Trend		
Selected Model: ARDL(1,3 , 3)		Included observations: 26		
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
c	27.0945	5620.008	4.809770	0.0003
D(LDMSS)	0.4343	0.456044	-2.507296	0.0262
D(LDMSS(-1))	0.2635	0.464011	2.593806	0.0223
D(LDMSS(-2))	0.3661	0.63900	2.824871	0.0021
D(LDPOD)	-0.4936	0.646.30	3.181133	0.0002
D(LDPOD(-1))	-0.2062	0.43531	-2.535318	0.4608
D(LDPOD(-2))	-0.0727	0.36847	-3.514611	0.3053
CointEq(-1)*	-1.3074	0.259466	-5.039024	0.0002
R-squared	0.8426	Mean dependent var		1.9908
Adjusted R-squared	0.8125	S.D. dependent var		26.0324
F-statistic	6.1828	0.0012....	Durbin-Watson stat	2.015637

المصدر :- عمل الباحث باستخدام برنامج Eviews10

6-5- تقدير معالم النموذج في الاجل الطويل .

ويلاحظ ان لمتغير سعر صرف الدينار الليبي اثر معنوي عند الفرق الاول علي الناتج المحلي حيث زيادة سعر صرف الدينار الليبي 1% تؤدي الي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 0.312% و كذلك بالنسبة لمتغير عرض النقود اثر معنوي حيث ان زيادة عرض النقود 1% يؤدي زيادة الناتج المحلي 0.921% عند الفروق الاول وفي العموم لا يكاد يوجد اختلاف بين نتائج الاجل القصير والاجل الطويل في نموذج هذه الدراسة .

جدول (5) نتائج تقديرا لنموذج القياسي (ARDL) (1,3,3) في الاجل الطويل

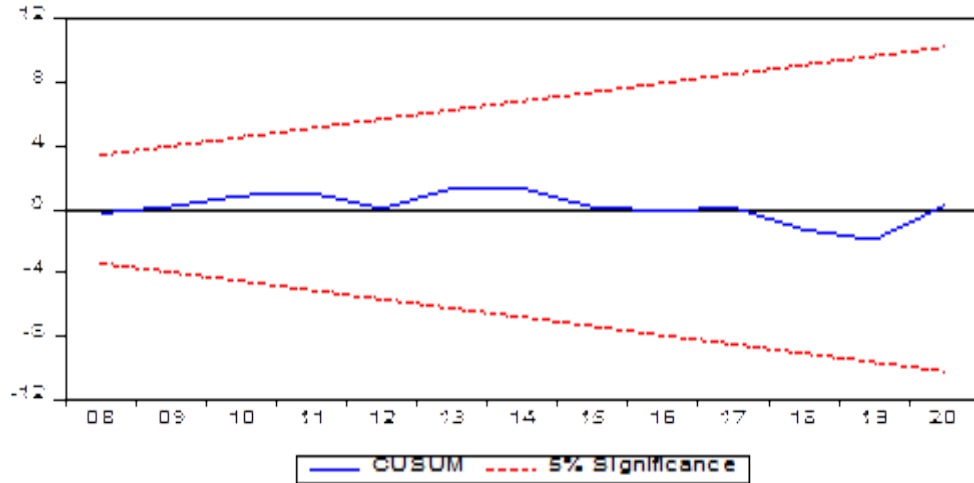
Dependent Variable: D(LDGDP)		Sample: 1995 2020		
ARDL Long Run Form and Bounds Test		Case 3: Unrestricted Constant and No Trend		
Selected Model: ARDL(1,3 , 3)		Included observations: 26		
Levels Equation				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDMSS	0.921909	0.118092	-7.806698	0.0000
LDPOD	-0.312120	5984.014	5.219521	0.0002
Normality test(jarque-Bera)				
Breach-Godfrey Serial Correlation LM Test:6				
F-statistic	1.180936	Prob. F(2,11)		0.3431
Obs*R-squared	4.065528	Prob. Chi-Square(2)		0.1310
Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.003495	Prob. F(1,20)		0.9534
Obs*R-squared	0.003844	Prob. Chi-Square(2)		0.9506

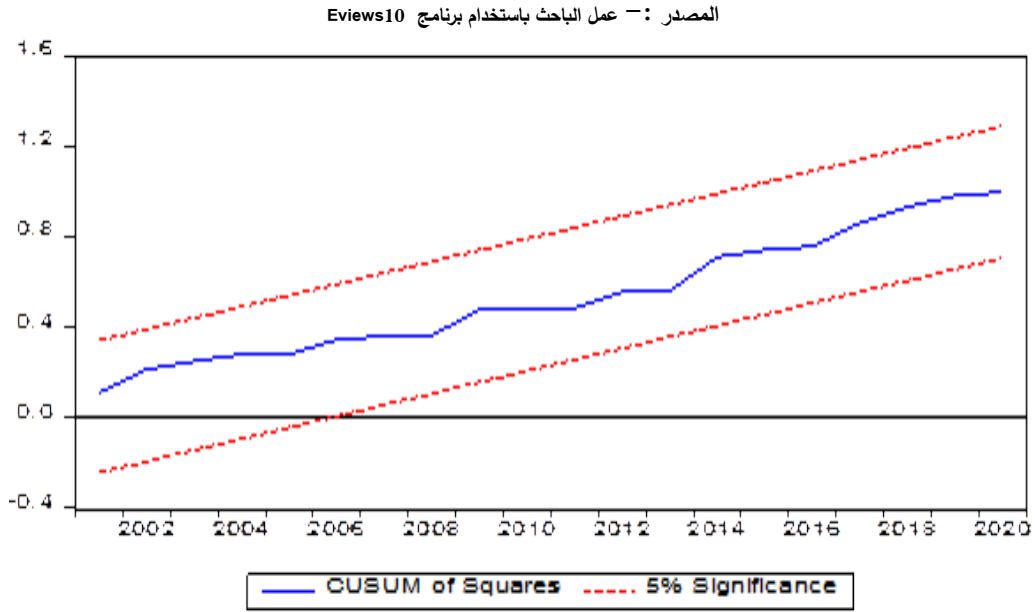
المصدر :- عمل الباحث باستخدام برنامج Eviews10

6-6- اختبار استقرار بواقي النموذج . يتضح من النتائج المبينة بالجدول (6) الخاصة باختبار استقرار البواقي ان النموذج لا يوجد به مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة اختلاف التباين حسب القيم الاحتمالية حيث القيمة المحسوبة اكبر من 5% مما يؤدي الي رفض الفرض الصفري (وجود الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين) وقبول الفرض البديل الذي ينص علي خلو النموذج من المشاكل القياسية.

6-7- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر (stability-Recverage) .

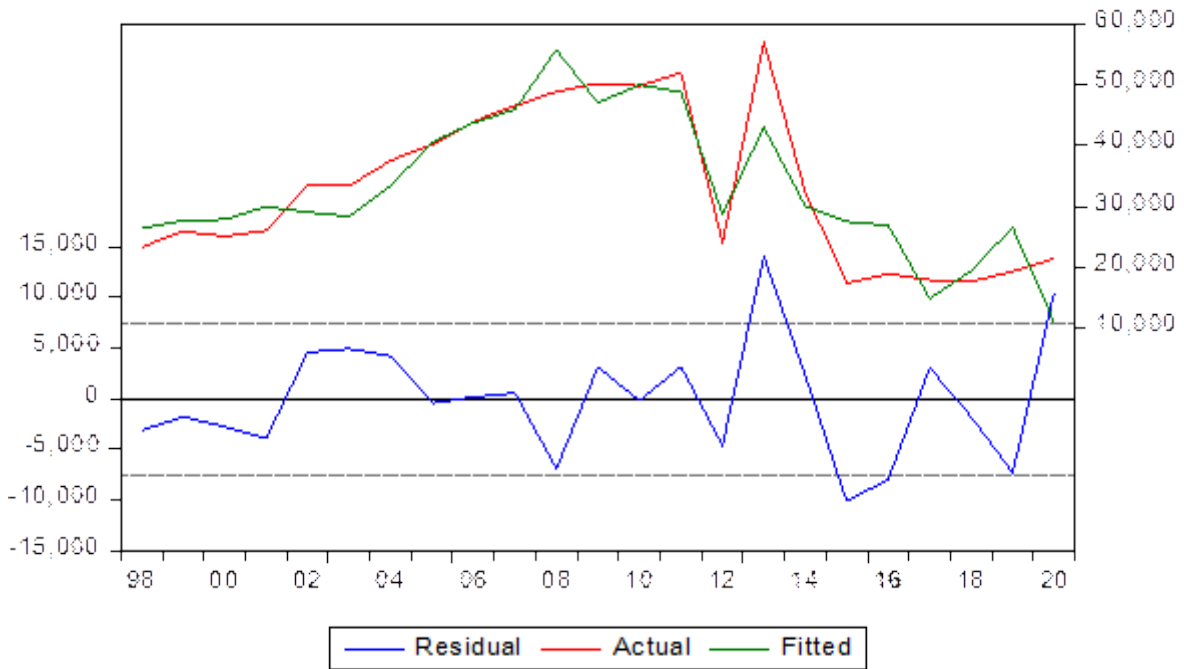
يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر بصيغة نموذج تصحيح الخطاء لنموذج الانحدار للإبطاء الموزع اذا كان المنحى يقع داخل الحدود الحرجة عند 5% ويلاحظ من الشكل البياني (5،ب) ان المجموع التراكمي للبواقي (cusum) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (cusum of Squares) داخل الحدود الحرجة من ذلك نستنتج ان هناك استقرار وانسجاما بين نتائج الاجل الطويل والاجل القصير .





المصدر :- عمل الباحث باستخدام برنامج Eviews10

8-6- مقارنة القيم المقدرة بالقيم الفعلية . نلاحظ من خلال الشكل (6) ان هناك تطابق بين منحي القيم المقدرة ومنحي القيم الفعلية هذا يؤكد ان النموذج المختار لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ويتطابق مع واقع الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1995-2020 م)



المصدر :- عمل الباحث باستخدام برنامج Eviews10

7- النتائج والتوصيات .

7-1 -- النتائج .

تحقيقاً لأهداف الدراسة واختبار صحة الفروض المتعلقة بالعلاقة بين متغيرات الدراسة ومن خلال تتبع البيانات الوصفية ونتائج التحليل الاحصائي و القياسي توصلت الدراسة الي النتائج التالية :-

أ- الناتج المحلي الاجمالي اخذا اتجاه عام نحو الانخفاض حيث وصلت نسب الانخفاض في المتوسط الي حوالي 1.52%- 7.3% -10.3% ، -11.1% ، -3.1% ، للسنوات من 1995 الي 1999م علي التوالي.

ب - حقق عرض النقود خلال الفترة (1995-1999) نمو حيث ارتقاع من 4985.7 مليون دينار الي حوالي 5696.8 مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 12.5 % أي ما يعادل 711 مليون دينار سنويا و ايضا حقق عرض النقود معدل نمو متزايد حيث ارتقاع من 7021.7 مليون دينار الي حوالي 52413.2 مليون دينار في نهاية هذه الفترة بنسبة زيادة سنوية قدرت بنحو 34% خلال الفترة من (2005-2015م).

ج- تشير النتائج الي ان النموذج المقدر ذو اهمية احصائية حسب قيمة احصائية (f) 6.182 عند مستوى معنوي 0.0012 وكذلك تؤكد قيمة معامل التحديد (Adjusted R-squared) ان المتغيرات المستقلة تشرح ما نسبته 81% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي).

د- أشارت نتائج اختبار الحدود (BOUNDS Test) بان القيمة المحسوبة لإحصائية (F، T) اكبر من الحدود العليا و الدنيا حيث كانت قيمة (F،T) تساوي (7.34) و(5.04) وهي اكبر كل القيم المناظرة لمستوى الدلالة (10% ، 5 ، %2.5، %1) مما يدل علي وجود علاقة تكامل مشترك منطقية بين متغيرات الدراسة .

هـ- معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب الاشارة مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل و ان الاخطاء في الاجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن بنسبة تصل الي حوالي 130% في الاجل الطويل للعودة للوضع التوازني.

و- واكد اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (stability-Recverage) ان المجموع التراكمي للبواقي cusum والمجموع التراكمي لمربعات البواقي cusum of Squares تقع داخل الحدود الحرجة من ذلك نستنتج ان هناك استقرار وانسجاما بين نتائج الاجل الطويل والاجل القصير .

ى- وجود تطابق بين منحي القيم المقدره ومنحي القيم الفعلية مما يوكد ان النموذج المختار لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة يتطابق مع واقع الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة (1995-2020 م).

7-2- التوصيات .

أ- العمل علي انشاء قاعدة بيانات لاهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لما لها من اهمية في وضع وتخطيط السياسات الاقتصادية .

ب- اجراء المزيد من الدراسات عن الموارد الاقتصادية غير النفطية ووضع سياسات وبرامج للاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة ورفع كفاءة الاستخدام .

ج- رفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي الخاص والعام .

د- تنوع مصادر الدخل من خلال وضع خطط استراتيجية صناعية طويلة المدى .

7-3- مقارنة نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة .

من خلال الاطلاع علي نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (2002) (1). خالد بن حمد بن عبدالله القدير في وجود علاقة تكامل مشترك و. دراسة (2015) (2) نمارق موسي وخالد - علاقة طردية بين عرض النقود والنتائج المحلي الاجمالي ومع. دراسة (2008) (3). طارق الرشيد - سامية محمود حسن ولقد دلت نتائج الاختبارات أن هنالك علاقة سببية ثنائية تتجه من عرض النقود وسعر الصرف ومن سعر الصرف إلي عرض النقود في المدى القصير و دراسة (2011) (4). أحمد الشيخ وسليمان زكريا- بعنوان العلاقة الناتج الاجمالي وعرض النقود ومستوى الأسعار ودراسة (2020) (5). لهبة عوض الله بعنوان - العوامل المؤثرة علي سعر الصرف الاجمالي ومن التوصيات التي اوصت بها هذه الدراسة اتخاذ سياسات ذات فاعلية في تخفيض معدلات التضخم مما يعكس إيجابا علي النمو الاقتصادي وتحقق استقرار سعر الصرف ، ودراسة (2009) (6). لعبد الحق بوعتروس - ومحمد دهان - بعنوان أثر التغير في كمية النقود علي الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر ،مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس (جوان) ،وقد هدفت هذه الدراسة إلي تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2005م، وتحليلها .

8-المراجع :-

- علي عبد العاطي - قاسم الديجيلي - الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيق - منشورات- جامعة طرابلس 2002م .
- النشرة الاقتصادية لمصرف المركزي اعداد للسنوات (من 2010 الي 2020م)
- معهد الدراسات والبحوث الاسيوية - جامعة الزقازيق - مصر -2015م .
- رسالة دكتوراه في الاقتصاد - جامعة حلون - مصر - 2017م .
- رسالة ماجستير في الاقتصاد - جامعة دمشق - سوريا - 2018م .
- المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات - العدد الواحد والثلاثون - السودان -12-2020م
- تقرير عن الاقتصاد الليبي -مركز البحوث الاقتصادية - طرابلس - ليبيا - 2009م.
- محمد ابراهيم منصور -الاقتصاد الكلي - النظرية والسياسة -دار المريخ للنشر - السعودية -1988
- منهجية اختبار الحدود (**BOUNDS Test**) (pesaran and shin 2002).
- الكتاب الاحصائي مصرف ليبيا المركزي 1960-2017م اعداد مختلفة
- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات ،ملخص التجارة الخارجية للسنوات (2006الي 2015م).
- الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات- قطاع الإحصاء والتعداد السلسلة الزمنية للإحصاءات التجارية للسنوات 2010-2016م
- د. صقر احمد صفر ، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات ،الكويت 1983،ص 134-138
- د. عبد المنعم السيد ،د عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية المؤسسة الجامعية ، بيروت 1986ص 7
- رسالة ماجستير في الاقتصاد - جامعة السودان - 2015م
- أدين منسيفيلد ، ناريمان ، علم الاقتصاد ، مركز الكتاب الأردني ، عمان ،الاردن 1988 ، ص 357-363.

1. معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية - دولة قطر - 2002م

2. رسالة ماجستير في الاقتصاد - جامعة السودان - 2015م

3. معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية والادارية - السودان -2008م

4. معهد الدراسات والبحوث الاسيوية - جامعة الزقازيق - مصر -2015م

5. المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات - العدد الواحد والثلاثون - السودان -12-2020م

6. مقال منشور - مجلة الابحاث الاقتصادية والادارية -العدد الخامس - الجزائر 2009م

- عبد المنعم السيد علي .اقتصاديات النقود والمصارف .الجزء الاول .الطبعة الثانية .مطبعة الديواني .بغداد 1986.ص 99-97 .
- إيمان عبد الغفار الطاهر ، رسالة ماجستير 2013م أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف حالة السودان 1990-2011 ص :29
- الموجز في اقتصاديات النقود : ترجمة مصطفى كمال فايز ، مطبعة الاعتماد ، دار الفكر العربي مصر 1967ص222-228 .